التنافس الجيواستراتيجي السعودي – الإيراني و أثره على عملية الانتقال الديمقراطي في اليمن: دراسة في تدخل التحالف العسكري العربي السعودي في اليمن عام 2015.

The Saudi-Iranian geostrategic rivalry and its impact on the democratic transition process in Yemen: A study of the 2015 intervention of the Saudi-Arab Military Coalition in Yemen.

د/ عيس محفوظ

[1]جامعة امحمد بوقرة –بومرداس، (الجزائر)

m.ais@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2022/12/29 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *لقد كشفت الانتفاضة اليمنية عام 2011، الدور الإقليمي الذي لعبته إيران والمملكة العربية السعودية في اليمن، وإن اختلفت أدوات وحجم هذا الدور، لكنها تشترك جميعها في ضرورة التحكم في مسار الانتقال الديمقراطي الذي أنتجته الانتفاضة، فيما يخدم مصالحهما ويحقق لهما مكاسب النفوذ والتوسع.*

الكلمات المفتاحية: *الانتفاضة اليمنية 2011، الانتقال الديمقراطي، الدور الإقليمي، إيران، المملكة العربية السعودية.*

Abstract: *The Yemeni uprising in 2011 revealed the regional role played by Iran and the Kingdom of Saudi Arabia in Yemen. Although the tools and extent of this role differ, but both countries share the need to control the path of democratic transition produced by the uprising, while serving their interests and broadening their impact and expansion.*

Key words: *2011 Yemeni uprising, democratic transition, the regional role, Iran, Saudi Arabia.*

مقدّمة:

لقد شهد اليمن في بدايات عام 2011 انتفاضة شعبية فيما أطلق عليه إعلاميا " بالربيع العربي"، والذي يستهدف الإطاحة بنظام الحكم لعلي عبد الله صالح، والدعوة لإجراء انتخابات تأسس للديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون.

دخل اليمن مرحلة الانتقال الديمقراطي وفق المبادرة الخليجية التي رعتها دول إقليمية خليجية على رأسها المملكة العربية السعودية، والتي محتوها نقل السلطة داخل منظومة الحكم اليمني لنائب الرئيس صالح، وإجراء انتخابات جديدة وإعداد دستور توافقي، ولكن ما حدث أنه ظهرت " حركة الحوثي "، في المشهد السياسي اليمني كفاعل أثر على مخرجات الحوار في إدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي، بالتالي أصبح الحديث عن استعصاء وعجز البناء الديمقراطي لليمن، إذ أصبح هذا الأخير يمثل الملعب السياسي للدول الإقليمية والدولية، التي تتضارب مصالحها وتختلف أدواتها السياسية والعسكرية في التأثير على أطراف الصراع اليمني، فكان أن برز جليا الدور الإقليمي الإيراني في التأثير على مسار الانتفاضة اليمنية ومخرجاتها، بما يحقق النفوذ الإيراني الاستراتيجي في المنطقة، وما قابل ذلك من رد فعل عربي سعودي أسس لحلف عسكري لضرب اليمن، بداعي إنقاذ الشرعية التي تمثلها حكومة الرئيس هادي ودحر " انقلاب " حركة الحوثي على مسار الانتقال الديمقراطي ومخرجات العملية السياسية للحوار اليمني.

انطلاقا مما سبق فإن هذا المقال العلمي يحاول إيجاد مبررات موضوعية في تقييم دور القوى الخارجية والإقليمية منها، من حيث دورها في تعزيز أو تقويض فرص بناء الديمقراطية في اليمن، وكشف مختلف جوانب وآليات العمل السياسي وغير السياسي لهذه القوى، في محاولة فرض أجنداتها السياسية، سعيا منها لتحقيق مصالحها وتعظيم مكاسبها في النفوذ والتوسع.

فرضية الدراسة: كلما تراجعت فرص حل الصراع اليمني داخليا، كلما تعززت فرص القوى الخارجية الإقليمية في التدخل لفرض أجنداتها السياسية بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

في ضوء ذلك نحاول الإجابة عن **الإشكالية التالية:**

كيف أثر الدور الإقليمي الذي لعبته إيران والمملكة العربية السعودية في تعزيز أو تقويض فرص البناء الديمقراطي لدولة اليمن؟.

بنيت هذه الإشكالية على التساؤلات التالية:

- ما طبيعة الموقف الإقليمي من الانتفاضة اليمنية؟.
- ما طبيعة الدور الإقليمي الإيراني والسعودي في اليمن؟.

- ما هي مبررات ودوافع التدخل العسكري العربي – السعودي – في اليمن؟.
- ما هي انعكاسات التدخل الإقليمي على مسار الانتقال الديمقراطي في اليمن ؟.
- **أهداف الدراسة:**

- معرفة طبيعة مسار الانتقال الديمقراطي في اليمن بعد 2011.
- إبراز ملامح خريطة الفواعل السياسية في اليمن بعد 2011، و مدى ارتباطهم بقوى خارجية.
- كشف أثر الدور الخارجي الإقليمي على عملية الانتقال الديمقراطي في اليمن.

- **منهجية الدراسة/** اعتمدت الدراسة على المنهج البحثي والمدخل النظري التالي:

- **مقترب نموذج الدولة الفاشلة:** لقد أنتجت الانتفاضة اليمنية بعد 2011 نموذج الدولة الفاشلة، التي تعاني الانفلات الأمني والفوضى المجتمعية والتدهور الاقتصادي، والأزمات الإنسانية في انتشار المجاعة والأمراض، والميوعة الجغرافية في العجز في التحكم في حدودها.
- **المدخل الجيوبوليتيكي:** في تفسير اندلاع الثورات، يتبنى فرضية أساسية مفادها بأن الدول التي تقع في مناطق النزاع يسود فيها مناخ استقرار نسبي، لأن الخوف من الخطر الخارجي وانتقال مناخ التوتر يشغل القوى الداخلية عن معارضة النظام فيتماسك أمام الدول التي تقع في مناطق جغرافية آمنة، فإن ذلك يدفع القوى الداخلية إلى الانكفاء على الشأن الداخلي والاهتمام بالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فتقوى معارضة النظام، وهو ما يشجع على التحول السياسي، لذا نجد كثير من الأنظمة في العالم الثالث، تسعى بقوة إلى زرع التوتر في نظامها الإقليمي (السعودية، وإيران)، لتضمن التماسك الداخلي حولها.

لقد جاء تقسيمات هذه الدراسة وفق ثلاث مباحث أساسية، إذ نتناول في المبحث الأول الدور الإقليمي الإيراني في اليمن، في كشف أهم السياسيات والاستراتيجيات السياسية وغير السياسية في التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، وفي المبحث الثاني ندرس التدخل العسكري العربي السعودي في اليمن في البحث في دوافع التدخل ومبرراته، أم المبحث الثالث نحاول أن نبرز فيه تداعيات وأثر التدخل الإقليمي على عملية الإنتقال الديمقراطي في اليمن .

المبحث الأول: أثر التدخل الإقليمي في اليمن على مسار الانتقال الديمقراطي.

ندرس في هذا المبحث الأول، الموقع الجيوستراتيجي لليمن وتأثيره في علاقات اليمن، و نختم بالكشف عن إنعكاسات الصراع الإقليمي على اليمن، و تأثيره على مسار الإنتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: الموقع الجيوستراتيجي لليمن وتأثيره في علاقات اليمن.

نتطرق فيه إلى الأهمية الجيواستراتيجية التي يمثلها اليمن في الخريطة الإقليمية خاصة، والدولية، نظير موقعه الجغرافي وما يتمتع به منافذ بحرية للتجارة العالمية.

الفرع الأول: المكانة الجغرافية لليمن.

ندرس أهمية الموقع الجغرافي لليمن، وأثر ذلك على علاقاته الخارجية ، خاصة منها الإقليمية.

تميز اليمن بفارقتين أساسيتين على المستوى الجيواستراتيجي، فهو يتبوأ مكانا جغرافيا هاما يشكل مفتاحا لأهم بوابات البحر الأحمر حيث مرور ناقلات النفط الدولية، وحيث موقع اليمن بالنسبة للمخزون النفطي العالمي في جزيرة العرب ودول الخليج، و يتميز اليمن بكثافة سكانية تشكل ثقلا ديمغرافيا يمكن توظيفه إنمائيا و أمنيا في إطار تعزيز الاستقرار السياسي في اليمن ودول الخليج...، وتأتي قيمة الجغرافيا السياسية لليمن، من خلال التوظيف السياسي الواعي لها، و هو الأمر الغائب في السياسة اليمنية، التي لم تستطع التوظيف الأمثل لهاتين الميزتين: الجغرافيا والديمغرافيا معا، ويرتكز اهتمام النظام بدلا من ذلك على تعزيز سيطرته على السلطة وطموحاته المتعلقة بها، فالجغرافيا السياسية لليمن تشكل مفتاحا لحل الأزمات الداخلية السياسية منها والاقتصادية، في حالة قيام نظام ديمقراطي مدني يستمد مشروعيته من انتخابات حرة ونزيهة، ويدرك بوعي أنماط العلاقات والتفاعلات الإقليمية والدولية، وفق أجندة وطنية تدعم سياسات إنمائية في الداخل وحضورا إيجابيا في الخارج، ثم الانفتاح على العالم المحيط باليمن إقليميا ودوليا لابد له من استثمار مفيد وإيجابي لجغرافية المكان، من خلال الممرات البحرية والجزر المتعددة والمتنوعة، ومن خلال التوظيف الأمثل للسكان في هذه المشاريع الاستثمارية عبر منهج الشراكة مع الخارج الإقليمي والدولي(*فؤاد الصلاحي، عبد الله الفقيه وآخرون، 2010، ص 17*).

الجدير بالذكر أن التنظيمات الإرهابية – القاعدة، داعش – كان لديها الإدراك الواعي لجغرافيا اليمن وتوظيفها لمشاريعها المدمرة لليمن و للمصالح الغربية، فخلال سنوات قليلة ووفق تزايد الضربات الأميركية على تنظيم القاعدة في أفغانستان والعراق، تم الإقرار أن اليمن أصبح مكانا وملاذا آمنا للإرهابيين، يتم فيه الاستفادة من جغرافيا وعرة و سهولة طرق المواصلات البرية والبحرية والاستفادة من المحيط القبلي ومنظومته الثقافية....، كما أن حركة الحوثي في شمال اليمن استندت في نشاطها العسكري والسياسي على إدراكها الواعي لطبيعة المكان و امتداداته الجبلية والساحلية وعلى تركيبة المجتمع القبلي، ومن هنا ظهر الفاعلين غير الرسميين في سياق بيئة اجتماعية وجغرافية أدركوا إمكانات الاستفادة منها، وتوظيفها لصالح نشاطاتهم السياسية والعسكرية، ومنازعة الدولة وظيفتها وحضورها في المجتمع(*المرجع نفسه*).

إن اليمن دولة صغيرة تقع على طرف النظام الإقليمي الخليجي، وهو بلد ذو موارد ضئيلة محدودة التأثير الخارجي، إلا بما يتملكه من موقع جغرافي يعتبر مصدر التأثير والنفوذ الوحيد الذي يمكن أن يؤثر به اليمن في المجال الخارجي، إن إشراف اليمن مع جيبوتي على أقصر الطرق البحرية لنقل النفط من الخليج إلى أسواقه في أوروبا و أميركا الشمالية، ومضيق باب المندب يعطيه فرصة عظيمة لتعزيز وضعه ومكانته الدولية بضمانه سلامة وسيولة العبور خلال المضيق، وتأمين الحماية والأمن لناقلات النفط، وحماية

المضيق من الوقوع في أيدي الجماعات الإرهابية، أو أحد تنظيمات القرصنة البحرية الدولية الموجودة في القرن الإفريقي، بصورة قد تضع معها اقتصاديات أقطار مجلس التعاون الخليجي (والنظام الاقتصادي العالمي) عرضة للإيذاء والضرر، واحتمالات التعرض لاهتزاز جذري يهدد بوقوع أزمات اقتصادية، و أزمات في توفير الطاقة في العالم أجمع، بصورة قد يتهدد معها استقرار النظام الدولي القائم، وعليه فمن مصلحة الجميع الحفاظ على اليمن كدولة آمنة ومستقرة، لأنه بمنزلة صمان الأمان للمصالح الدولية، حتى وإن كان السبيل للحفاظ على هذا الأمن على حساب اليمن ذاته(*أحمد محمد أبو زيد، 2013، ص 71)*.

الفرع الثاني: محركات الداخل والخارج في الانتفاضة اليمنية عام 2011.

نحاول دراسة أهم الأسباب التي جعلت الشعب اليمني ينتفض ضد نظام الحكم الذي كان يقوده الرئيس علي عبد الله صالح.

كشف الحراك الجنوبي لعام 2007 حملة المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال عن الشمال اليمني، بحجة أن مشاكلهم الاقتصادية والسياسية لازالت لا تجد لها حلولا، و في الفترة من 2004 إلى2010، خاضت قوات الحكومة في محافظة صعدة ست جولات من النزاع المسلح مع متمردي حركة الحوثي " أنصار الله " الذين اتهموا الحكومة بالتمييز السياسي والديني بحقهم، وبدأت تتنامى حالة الغضب الشعبي بسبب البطالة والفساد الحكومي، إلى أن وصلت إلى حالة غير مسبوقة في أواخر عام 2010 بعد أن اقترح الرئيس صالح تعديل قوانين الانتخابات والدستور حتى يتاح له الترشح لعهدة سابعة لدى انتهاء رئاسته عام 2013، وفي كانون الثاني 2011، وبعد أن ألهمت التظاهرات الشعبية في تونس ومصر اليمنيين، خرج الآلاف منهم إلى الشوارع للمطالبة بوضع حد لحكم صالح القائم منذ أكثر من 33 عاما، وبحلول شهر فيفري تزايد عدد المتظاهرين ليصل إلى مئات الآلاف، و على إثر هذا التطور قامت القوات الحكومية والقوى الموالية لها، بقمع المظاهرات السلمية، لاسيما في العاصمة صنعاء و عدن و تعز، إلا أنها اكتسبت وزنا وزخما شعبيا بمرور الوقت، خاصة مع انضمام عناصر مهمة من النخبة السياسية والعسكرية إلى المتظاهرين*(محمد كنوش الشرعة، 2013، ص 58)*.

في عام 2011 انضم اليمن إلى موجة الانتفاضات الشعبية العربية (الربيع العربي) التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأدى تصاعد الضغط الجماهيري ضد نظام الرئيس السابق المغتال علي عبد الله صالح إلى وضع مبادرة سياسية عن طريق التفاوض بواسطة مجلس التعاون الخليجي بدعم من الاتحاد الأوروبي والدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نوفمبر 2011، وقع الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام مع أحزاب المعارضة اليمنية على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية في نقل السلطة، فكان ذلك إيذانا في بدأ مسار الانتقال الديمقراطي في اليمن، وفي نفس

الوقت استدعاء للتدخل الخارجي خاصة الإقليمي، بمختلف أشكاله السياسية (المبادرة الخليجية) وغير السياسية (عاصفة الحزم)، وما في ذلك من أثر وانعكاسات على الوضع الداخلي اليمني

(Paul Williams, Tiffany Sommadossi and Ayat Mujais ,2017,p 4).

بالتالي من غير المرجح حصول استقرار إقليمي ما لم تتوصل إيران والسعودية إلى إقامة علاقات تعاون أساسها المصالح الإقليمية المشتركة، و يوفر التمدد الإقليمي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وخلاياه النائمة والمتحالفة معه فرصة لهذا التعاون، فالتنظيم يمثل تهديدات خطيرة للسعودية ومنطقة الخليج عامة، بيد أن حالة عدم اليقين والتوتر بين طهران والرياض مرشحة للاستمرار في الدوران حول الانقسامات الطائفية التي تفاقمت بسبب الانتفاضات العربية، فالسكان الشيعة في السعودية واليمن والكويت والبحرين، والإمارات، والعراق، ولبنان...، دأبوا على التوجه إلى إيران طالبين دعمها كلما استشعروا إقصاء أو ظلما من حكوماتهم، وترى دول الخليج الأقليات الدينية تهديدا أمنيا دفع بها إلى تبني سياسات رجعية، بل مزعزعة للأمن والاستقرار *(يوسف منير،2015، ص 103).*

الفرع الثاني: تداعيات و أثر التدخل الإقليمي على عملية الانتقال الديمقراطي في اليمن بعد 2011.

نحاول كشف ومعرفة انعكاسات وآثار التدخل الإقليمي على عملية الانتقال الديمقراطي في اليمن بعد 2011، حيث مس هذا التدخل كافة المستويات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، في التدخل في الشؤون الداخلية لليمن وتوجيه مسار الانتقال بما يخدم مصالح وأهداف القوى المتدخلة.

يبدو جليا من تطورات الأحداث على الساحة اليمنية أن المجتمع اليمني هو الخاسر الأكبر، حيث انعكست تداعيات الصراع على المجتمع اليمني بالشكل التالي*(أمل عالم، المرجع السابق ذكر، ص 9)* :

1- أضعف النسيج الاجتماعي لسببين، الأول: دخول الطائفية لأول مرة في تاريخ النزاعات والحروب الأهلية في اليمن كسبب من أسباب الاقتتال الداخلي، بعد أن كان التعايش سمة من سمات المجتمع اليمني، بتعدد طوائفه الدينية والاجتماعية، حتى ثورة 1962 التي أنهت حكم أئمة الزيدية في شمال اليمن والذي استمر قرابة الألف عام، كان أبرز قادتها من أبناء المذهب الزيدي، الذين أرادوا رؤية يمن جديد، إلا أن الحوثيين قاموا بالتلاعب بالورقة الطائفية حتى يتمكنوا من حشد الناس حولهم، حيث اعتمدوا في حشدهم على أبناء المذهب الزيدي في شمال الشمال و تأييد الأسر الهاشمية من جهة، وإيجاد تبرير لحروبهم في المدن اليمنية والترويج لها في وسائل الإعلام من جهة أخرى، والسبب الثاني الذي أدى إلى إضعاف النسيج الاجتماعي هو تعميق الحروب التي شنها الحوثيين على محافظتي تعز و عدن للخلافات المناطقية، وضاعفت حرب الحوثيون على المدن الجنوبية: عدن، لحج، شبوة، أبين، الضالع، من رغبة أبناء الجنوب بالانفصال عن شمال اليمن.

2- اقتصاد شبه منهار: دخل الاقتصاد اليمني في مواجهة مع مشكلات عديدة منذ سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء منها: فرار رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية و توقف المشاريع الاستثمارية و ارتفاع معدل التهرب الضريبي، وتجميد بعض الدول المانحة لمساعداتها المالية بسبب عدم ثقتها بالحوثيين.

3- على الصعيد الإنساني: فاقم الصراع من معاناة الإنسان اليمني بسبب الحصار المفروض على الموانئ البحرية والجوية، حيث يستورد اليمن **90 %** من احتياجاته الغذائية، ووصل الفقر إلى **54.5%** ،وبحسب منظمة أو كسفام كان هناك ما يقارب 16 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية قبل الحصار و الحرب، و بحسب المنظمة نفسها فإن الرقم يعادل ثلث من هم بحاجة للدعم الإنساني.

4- انتشار الأمراض والأوبئة: مثل " حمى الضنك " بسب التأخر في انتشال جثث القتلى وانتشار القمامة، تزامنا مع عدم قدرة المستشفيات على استيعاب جميع المرضى بسبب الأوضاع الصعبة من انقطاع التيار الكهربائي، وشبه انعدام الأدوية والمواد الطبية.

إن الحرب السعودية على اليمن لها تأثيرا كبيرا على هذا البلد، حيث جعلت اليمن أمام عاصفة من التداعيات الإنسانية والاجتماعية، والارتدادات الإنسانية هي الأسوء في ذلك، كما أوقفت الحرب بشكل شبه عمليات التبادل التجاري الداخلية والخارجية وطرق الشحن والتوزيع أيضا، والذي أدى إلى انعدام الغذاء والوقود مخلفا بذلك اجتياح ما يقارب 80 في المائة من سكان اليمن للمساعدات الإنسانية، و تدهور النظام الصحي في بعض مناطق اليمن، وعلى وجه الخصوص مدينة عدن التي تعاني من الصراع في الجنوب، و الذي قاد إلى ظهور أمراض وبائية مميتة كحمى الضنك، و علاوة على ذلك، فقد أدى القتال إلى مصرع أكثر من 1500 ضحية من المدنيين، كما أن هذه الحرب (خاصة الداخلية منها) قد أحدثت شروخا اجتماعية في أرجاء البلد وتركت اليمن منقسم على أساس طائفي وجغرافي، فقد أدى الاقتتال في جنوب البلاد إلى تعميق التوترات المتزايدة منذ فترة طويلة بين شمال البلاد وجنوبها – المستقل سابقا – و هو الأمر الذي يضعف من إمكانية استمرار وحدة اليمن *(ماجد المذحجي، أسيل سيد أحمد، فارغ مسلمي، المرجع السابق ذكر، ص 4).*

إن تعثر مسيرة الانتقال الديمقراطي في اليمن، هو نتيجة لبنيته الاجتماعية القبلية والسياسية التسلطية من ناحية، وغياب الثقافة الديمقراطية من ناحية أخرى ، وتأخر تفعيل الفرص التنموية والسياسية والاقتصادية، وسيادة أجواء الاضطراب الداخلي، واحتمالية انتقال هذه الأجواء إلى بقية أقطار النظام الإقليمي الخليجي من ناحية ثالثة، الأمر الذي جعل منه مصدر تهديد جوهري لمجلس التعاون الخليجي، وبصورة لا تقل عن التهديد الذي يمثله النفوذ الإيراني في اليمن *(أحمد محمد أبو زيد، المرجع السابق الذكر، ص 71)* ، فالصراع على اليمن يرسخ الانقسامات الإقليمية على طول الانشقاقات الداخلية الموجودة سلفا، وكذلك خلق انقسامات أخرى جديدة، كتعميق الانقسام السني – الشيعي،

فقد نمت ورقة الطائفية بشكل متزايد، وأحدثت شرخا مجتمعي في المجتمعات المحلية المسلمة، كما أن النزاعات بين النازحين والمجتمعات المضيفة أدت إلى أعمال عنف وعززت النزعة الإقليمية أو الانتماءات القبلية كمصدر للنزاع(*SHOQI MAKTARY , KATIE SMITH, p19*).

المبحث الثاني : الدورالإقليمي الإير اني في اليمن: ملامح النفوذ والتغلغل.

نتناول في هذا المبحث مختلف الأدوات السياسية وغير السياسية التي يتم توظيفها في آليات عمل السياسة الخارجية الإيرانية في محيطها الإقليمي، وخاصة منطقة الخليج.

المطلب الأول: منافذ النفوذ الإير اني في المنطقة العربية.

نحاول كشف أهم المناطق العربية التي تتحرك فيها إيران لتوسيع مجال نفوذها، ومعرفة أهم الأدوات السياسية غير السياسية التي توظفها في سياساتها الخارجية في مجالها الإقليمي.

الفرع الأول: ساحات النفوذ الإير اني.

نتطرق فيه لأهم الدول العربية التي تنشط فيها إيران وتتدخل في توجيه شؤونها الداخلية.

لقد ظهرت بشكل واضح ساحات النفوذ الإيرانية في كثير من مناطق العالم الإسلامي والعربي، وتتمثل في كل من دول الخليج ولبنان وفلسطين والعراق واليمن، ولهذا النفوذ أدواته ومظاهره في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، و ازدهرت في فترة الاحتلال الأميركي للعراق بعد أن خلف الاحتلال محاصصات طائفية، كتمثيل الشيعة والأكراد في الهياكل والمؤسسات الحكومية، مما فتح المجال لإيران التواصل مع القوى السياسية في العراق خاصة مع حركات المقاومة المسلحة، وتلك المنخرطة في العملية السياسية، كما أسهم ذلك في توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية كحق التنقيب عن النفط والاستثمار بهذا المجال، ونشطت إثر ذلك حركة التبادل التجاري بين الطرفين، كما استخدمت إيران المتغير الثقافي في تعزيز النفوذ والتغلغل داخل العراق، وذلك بتشييد المستشفيات والمدارس والأماكن الدينية، واستخدام اللغة الفارسية في عديد مناطق العراق خاصة إقليم البصرة، والدفع بسكان هذا الإقليم لاستقلاله بصورة مماثلة كما هو حال إقليم كردستان شمال العراق، كما يتجلى النفوذ الإيراني في لبنان من خلال دعم حركة المقاومة (حزب الله)، الذي بات يتنامى بشكل فاعل، مما مكن الدور الإيراني ليتمدد ويتوسع نفوذه، وطرفا حاضرا في كل الأزمات السياسية التي مازالت الجمهورية اللبنانية تمر بها، أما اقتصاديا فهناك العديد من المؤسسات التنموية الإيرانية في لبنان، كالمؤسسات التي تقوم بإعادة الإعمار و تعويض المتضررين ورعايتهم بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، وهذا بدوره يعطي لإيران قوة تجاه حسابات الصراع مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل في مواجهة برنامجها النووي، وكذلك الحال من موقف إيران من الوضع في اليمن، واتهام إيران من قبل الحكومة اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي بتأييد الحوثيين شمال اليمن بالتمرد، خاصة بعد أن أعلنت الحكومة الإيرانية تحفظها

الشديد إزاء أسلوب المواجهة الذي استخدمته حكومة صالح وهادي والمملكة العربية السعودية ضد الحوثيين(محمد أحمد المقداد ،2013، ص 462).

في مطلع تسعينيات القرن الماضي نشطت السفارة الإيرانية في صنعاء في عملية إعادة إحياء " الزيدية التقليدية، ونظمت السفارة الإيرانية آنذاك زيارات لمسؤولين فيها إلى محافظة صعدة للإشراف على تنظيم بعض العناصر اليمنية وتدريبها على العمل التنظيمي، وسعى العلامة بدر الحوثي بعد عودته من إيران التي لجأ إليها بعد حرب 1994، إلى تمكين نجله حسين من قيادة التنظيم الذي تأسس قبل عودتهما لليمن، وكان يسمى آنذاك " تنظيم الشباب المؤمن "، وبعد فترة تمكن حسين من الإطاحة بمحمد يحيى عزان أمين عام التنظيم، ليكون هو المسؤول في التنظيم، وسار به في مسارات أقرب ما تكون إلى الأدبيات الخمينية منها إلى أدبيات الزيدية التقليدية، وقد كان لإيران دور بارز في دعم " تنظيم الشباب المؤمن "، ماديا وسياسيا، وكان للسفارة الإيرانية دور كبير في مد هذا التنظيم بالأطر التنظيمية والمحتوى الفكري والثقافي، بل إن شعار هذا التنظيم الذي رفعه حسين الحوثي كان ولايزال " الموت لأميركا "، " الموت لإسرائيل "، ثم إن مراسلات بدر الدين الحوثي مع بعض الشخصيات في الحوازات العلمية في إيران تلقي الضوء على طبيعة العلاقة التاريخية المتجذرة بين الحوثيين وإيران(محمد جميح ،2014، ص 12).

الفرع الثاني: أدوات النفوذ الإيراني.

ندرس أهم السياسات والاستراتيجيات التي تعمل بها إيران في تفعيل سياساتها الخارجية، سعيا منها لمزيد من مكاسب التوسع والنفوذ في المنطقة العربية.

تمارس إيران تدخلا في مناطق عديدة من الوطن العربي، ومنها بالذات اليمن، وذلك لتنفيذ أجنداتها التي رسمتها لفرض وجودها في منطقة الشرق الأوسط، وبالذات في المنطقة العربية، وبناء مرتكزات لها تنفذ من خلالها خططها وفق تصور استراتيجي، ولكن بأذرع وبرامج وخطط وسلوكيات مذهبية، تسند عملية تغلغلها في المنطقة لمواجهة القوى المحلية والدولية المعادية لخططها في الهيمنة، فالوجود الإيراني في اليمن يمهد لها السيطرة على باب المندب..(جواد صندل جازع، 2011، ص 31)، وقصد تحقيق ذلك توظف إيران مجموعة من الأدوات السياسية وغير السياسية لتحقيق نفوذها، وهي:

- **النفوذ الشيعي**: يبرز في نشاط المدارس الدينية مثل مدينة " قم " في يران و في النجف العراقية دورا جذابا ونقطة التقاء العلماء والفقهاء من إيران ولينان والعراق واليمن...، حيث أرست الأسس من أجل رؤية عالمية مماثلة...وإن لم تكن متطابقة تماما، وشبكة من الصدقات الشخصية والولاءات السياسية والدينية التي سيكون لها أثر على المنطقة ككل(خالد جويعد ارتيمة العبادي، 2008، ص 113).

تستخدم إيران في سياستها الخارجية ورقة " الطائفية " انطلاقا من توظيف الأبعاد الأيديولوجية الثورية الدينية، في استنهاض الأقليات الشيعية في دول الخليج، فبعض التهديدات المحتملة التي يمكن أن يتعرض

لها أمن الخليج، يمكن أن تأتي نتيجة التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج، من خلال تقديم الدعم لبعض قوى المعارضة في الداخل أو مساعدة بعض العناصر و التنظيمات على القيام بنشاطات هدامة، وتتخذ في ذلك أداة لتحقيق مصالحها وتنفيذ أجندتها، وفيما يلي سنتناول الخريطة الشيعية لانتشار الأقليات الشيعية في دول الخليج، كل دولة على حدة، ودور إيران في استنهاضها و استغلالها لتحقيق مصالحها(*فؤاد عاطف العبادي،2012، ص 125*):

أ- **البحرين:** تمثل جماعة الوفاق البحرينية أحد أكبر الأحزاب السياسية الشيعية في البحرين، وتشارك في العملية السياسية بكثافة، وقد تمكنت في الانتخابات النيابية الأخيرة عام 2010 من حصد 18 مقعدا من أصل 40 مقعدا، كذلك من الأحزاب السياسية الشيعية جمعية العمل الإسلامية (الأمل)، وجمعيات سياسية نشطة منها: الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي، المنبر الوطني الإسلامي، الوفاق الوطني الإسلامي.

ب- **الكويت:** بالرغم أن نسبة الشيعة أقل من البحرين، إلا أن قرب الكويت جغرافيا وديمغرافيا من إيران وجنوب العراق والمنطقة الشرقية في السعودية، حيث توجد الكثافة السكانية الشيعية في المنطقة، يجعل منها على تماس مباشر مع النفوذ الإيراني والنشاط الشيعي.

ت- العراق: تمتلك إيران نفوذا كبيرا داخل القوى الشيعية، سهل عليها اختراق العديد من المفاصل السياسية والأمنية والثقافية، وقد استفادت طهران من السنوات التي احتضنت فيها الشيعة الهاربين من نظام صدام حسين السابق، وأصبحوا القادة السياسيين للعراق بعد 2003، و يعد المجلس الأعلى الإسلامي، بقيادة "عمار الحكيم" ، الحليف الأكثر صلة وقربا من طهران، وقد تأسس في بداية الثمانينيات تحت قيادة محمد باقر الحكيم، تحت لواء "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق "، وقد احتضنت طهران قياداته ونشاطاته، وساعدته في بناء فيلق بدر العسكري.

ث- السعودية: يكثر تواجد من يحمل فكر الطائفة الشيعية في المملكة العربية السعودية بالمنطقة الشرقية وبالتحديد في منطقة الإحساء ومن مناطقهم ، نذكر: (الهفوف، المبرز، القارة، المنصرة، والبطالية)، كما يرتكز وجودهم في منطقة القطيف والدمام والإحساء، أيضا لهم وجود ملحوظ في المدينة المنورة، وخاصة في حي العوالي، ففي المنطقة الشرقية في السعودية توجد جماعات تقلق السلطات السعودية لاتصالها بشكل مباشر و غير معلن مع إيران، والحرس الثوري الإيراني.

ج - **الإمارات العربية المتحدة:** يقدر تقرير " الحرية الدينية في العالم"، الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية عام 2006، نسبة الشيعة إلى إجمالي السكان ، بنحو 5 في المائة من إجمالي عدد سكان دولة الإمارات، و يرتكز الشيعة في إمارة دبي والشارقة وأبو ظبي، ولهم وجود محدود في الإمارات الأخرى.

ح- قطر و عمان: يمتاز شيعة عمان و قطر بالرغم من قلة عددهم بتربعهم على هرم الاقتصاد العماني والقطري، فهم يمتلكون الكثير من المشاريع الصناعية والتجارية والاقتصادية، وحاليا يساهمون في بناء

مشاريع قومية عملاقة، يحاولون من خلالها رسم دور مهم لهم في اقتصاد البلد، ومعظم شيعة قطر و عمان يتبعون لمرجعية آية الله العظمى علي السيستاني.

لقد اعتمدت إيران في كثير من سلوكياتها تجاه منطقة الخليج على القوة العسكرية، على أساس أنها هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف القومية وتصدير الثورة ومن ثم فرض الهيمنة، و لم يقتصر استخدام القوة العسكرية على الصراع العراقي– الإيراني (1980 – 1988)، بل يمتد ليشمل تهديد معظم الدول الخليجية وخصوصا الكويت والسعودية، مع الاستمرار في السيطرة العسكرية على الجزر الإماراتية الثلاث، وحاليا تواصل إيران على تحديث قوتها العسكرية و تطويرها، بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري على المنطقة، و العمل على امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الإمكان، وتشير التطورات الراهنة إلى أن القوة التسليحية والعسكرية الإيرانية تتطور بشكل سريع بشقها التقليدي أو غير التقليدي وخصوصا في المجال النووي، كما تعتمد إيران بنسبة كبيرة على التصنيع العسكري المحلي، وبناء أنظمة تسليح استراتيجية، وبالتالي تقوم استراتيجية السياسة الخارجية للنظام الإيراني في الوقت الحاضر على تأمين استقرار منطقة الخليج، ورفض الوجود الأجنبي فيها، و لا يقتصر هذا الرفض على الوجود الأميركي، بل لأي وجود من قوى إقليمية كبرى خارج النطاق الجغرافي لمنطقة الخليج(فؤاد عاطف العبادي، *المرجع السابق الذكر، ص134).*

إيران دولة منتجة للسلاح، وهي مهتمة كثيرا في تطوير قدراتها النووية من خلال توظيف ما بين 15 – 17 مليار دولار سنويا من عوائدها النفطية في هذا المجال وغيره، وتشتمل القوة العسكرية الإيرانية حوالي (512) ألف من القوات العاملة و(350) ألف من قوات الإحتياط، موزعة كالتالي *(خالد جويعد ارتيمة العبادي، المرجع السابق ذكر، ص115):* قوات برية تضم (345) ألف فرد موزعين على أربعة قيادات، جيوش تشمل (04) فرق مدرعة، وسبع فرق مشاة، ولواء محمول جوا، وفرقتيين من القوات الخاصة، و بعض الوحدات المستقلة الأخرى، و(05) مجموعات مدفعية، و قوات بحرية تضم (18) ألف مقاتل، منهم (2000) للقوات الجوية والبحرية، ومشاة الأسطول، و(06) قواعد بحرية، و قوات جوية تضم (30) ألف فرد، منهم (12) ألف تابعون لقوات الدفاع الجوي وتشمل (295) طائرة مقاتلة منها (60) طائرة طراز (اف-14) و (60) طائرة طراز (اف-7)، و حوالي (100) طائرة تدريب، و (10) طائرات للتزود بالوقود، والحرس الثوري، وهي قوات عالية الكفاءة فائقة التدريب، تضم (20)ألف فرد.

وظفت إيران قوتها العسكرية خارجيا في احتلالها للجزر الإمارتية الثلاث، وفي حربها ضد العراق (1980 – 1989)، سعيا منها لتعظيم مكاسبها وتوسيع مناطق نفوذها خاصة في منطقة الخليج، فما كان منها إلا المسارعة لامتلاك منظومة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، و ذلك في سياق استراتيجية التوسع وفرض النفوذ، بحيث عمدت إيران إلى تسليح نفسها منذ القضاء على قوة العراق، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأميركية تقنع الدول العربية بأن إيران أصبحت تمثل الحالة العراقية، وخصوصا سعي

إيران لامتلاك السلاح النووي، الأمر الذي يمكن أن يتبعه تهديد واضح و خطر قائم و محتمل على الدول الخليجية، في هذا الجانب تبرز أدوات السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق النفوذ كالتالي (فؤاد عاطف العبادي، المرجع السابق ذكر، ص 103):

أ)- احتلال الجزر العربية الثلاث: إن احتلال إيران للجزر الثلاث لا يخرج عن كون السياسة الخارجية الإيرانية تخدم المصلحة الداخلية له، ومحاولة لبسط النفوذ الإيراني على كافة المنافذ البحرية في الخليج، ولقناعة إيران بأهمية الجزر كأداة ضاغطة وحامية لها على دول الجوار الإقليمي الخليجي.

ب)- المفاعل النووي: منذ الحرب الخليجية الأولى و إيران تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة ،أثقلت كاهل الفرد الإيراني، و أوعزت للنظام الإيراني إلى توجهات كثيرة، منها استخدام الطاقة النووية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لإيران، فتعمل إيران على ترهيب دول الجوار من خلال استخدام البرنامج النووي كأداة في سياستها الخارجية من أجل توطيد علاقاتها مع دول الجوار أو كمحاولة منها لبسط النفوذ في الخليج، وطرد الأجنبي، وتصدير ثورتها ، كمبدأ أساسي ضمن أبعاد سياستها الخارجية(*فؤاد عاطف العبادي،المرجع السابق، ص 103*).

ج)- حزب الله اللبناني: يعتبر من أهم أدوات النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، و بحسب الاستخبارات الإسرائيلية فإن الجهة الإيرانية الرائدة والموجهة في ما يتعلق بالمساعدات المقدمة لحزب الله هي وحدة النخب التابعة للحرس الثوري الإيراني تسمى قوة القدس، وهذه الوحدة مسؤولة عن النشاط العسكري الإيراني وتوجيه العناصر في لبنان و في أمكان أخرى من العالم، وتقدر إسرائيل أن المساعدات المالية التي تقدمها إيران إلى حزب الله عن طريق قوة القدس تتعدى إلى 100 مليون دولار في السنة، إضافة إلى التدريبات والإرشادات التي تتم في إيران(*خالد جويعد ارتيمة العبادي، المرجع السابق ذكر، ص ص 119 – 120).*

تشير العلاقة المتينة بين الحوثيين وحزب الله اللبناني إلى نشأتهما بآلية تكاد تكون واحدة، وللأهداف ذاتها، و يبدو أن أهداف الحوثيين في اليمن تتطابق وأهداف حزب الله اللبناني، لا من جهة السيطرة على الدولة بصورة ظاهرة، و لكن لجهة تشكيل دولة داخل دولة، بحيث يستفيدون من مزايا السلطة، دون أن يتحملوا مسؤوليتها، وهذه فيما يبدو استراتيجية إيرانية تعي كون المجموعات العاملة لها في البلاد العربية أقلية، وتحرص ألا يكون لها بروز مستفز للأغلبية المحيطة بها من ناحية، ومن ناحية أخرى تحرص أيضا ألا تكون هذه المجموعات على درجة كبيرة من الكفاءة، بحيث تعوض أقليتها العددية بأغلبية نوعية تضمن لها الغلبة وسط محيطها الكمي الكبير(*محمد جميح، المرجع السابق ذكر، ص 12*).

لقد مكنت الصراعات المتعددة الجمهورية الإيرانية من ممارسة نفوذها الكبير على جيرانها، فإيران تدعم حزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية في العراق، وقد أرسلت قوات لدعم نظام الأسد في سوريا، كما تتهم إيران بدعم الحوثيين (*Tim Robinson , Aleksandra Gorb ,2017, p 2*) .

المطلب الثاني: الدور الإيراني في الانتفاضة اليمنية عام 2011.

بداية ندرس تطور الموقف الإيراني من الانتفاضة اليمنية، ثم نعرج إلى أهم أشكال وطبيعة السياسات التدخلية لإيران في اليمن، ثم نكشف عن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في التدخل الإقليمي في اليمن.

الفرع الأول: الموقف الإيراني من الانتفاضة اليمنية عام 2011.

نحاول كشف طبيعة الموقف الإيراني من الانتفاضة اليمنية عام 2011، وتداعيات ذلك على الداخل اليمني.

ببداية الانتفاضة الشعبية ضد نظام علي عبد الله صالح في عام 2011، تعاظم النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية منذ ذلك الحين، وذلك في ظل الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة لتعثر مسار الانتقال الديمقراطي، وتفاقم الانقسامات الداخلية، و ضعف فعالية الحكومة اليمنية، وإخفاقها في التعامل مع المشكلات السياسية والأمنية و الاقتصادية والاجتماعية، و في هذا الإطار وثقت إيران تحالفها مع الحوثيين، استنادا إلى الاعتبارات المذهبية والأيديولوجية، و كثفت دعمها لهم سياسيا وإعلاميا و عسكريا، كذلك أقامت إيران علاقات مع عدد من الشخصيات السياسية في جنوب اليمن، كرئيس الشطر الجنوبي سابقا علي سالم البيض، كما عملت على دعم بعض الأجنحة للحراك الجنوبي بالمال والإعلام والسلاح والتدريب، سواء في إيران أو لبنان، و غيرها من مناطق النفوذ الإيراني كالعراق وسوريا...،وفي مطلع عام 2015، و عقب أشهر قليلة من سيطرة الحوثيين و حليفهم الرئيس السابق المغتال علي عبد الله صالح، على مقاليد السلطة في العاصمة صنعاء، سعت إيران لتعزيز شراكاتها مع الحوثيين، من خلال توقيع اتفاقيات اقتصادية للتعاون بين الطرفين في مجالات النفط والكهرباء والنقل الجوي والبحري، وقد شكلت هذه الاتفاقيات تحولا في دور إيران من كونها حليفا خفيا وهامشيا إلى حليف معلن و أساسي للحوثيين، مع محاولة تحويل هذا التحالف إلى تحالف رسمي مع الدولة اليمنية نفسها استنادا إلى سيطرة الحوثيين على مقاليد الحكم فيها بالقوة المسلحة، لكن إطلاق التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية حملة جوية عسكرية " عاصفة الحزم " ضد الحوثيين في 26 مارس 2015، أعاق التنفيذ الفعلي لتلك الاتفاقيات، التي تعمق من التغلغل الإيراني في اليمن *(محمد حسن القاضي، د س ن، ص 31)*.

لقد تطور موقف إيران من الانتفاضة اليمنية وفق أربعة مراحل ناجمة من تطورات الانتفاضة والتغييرات المحيطة بها، من محاولات تغيير مسارها أو احتوائها*(حسن أحمديان، 2015، ص 4)* :

- **المرحلة الأولى:** تمثلت بمناصرة إيران السياسية والإعلامية للانتفاضة اليمنية ضد نظام حكم علي عبد الله صالح، و استمرت هذه المناصرة حتى بلورت السعودية أهدافها اليمنية في إطار " مبادرة مجلس التعاون الخليجي من أجل حل أزمة اليمن "، و اقترحت إيران أربع خطوات لتحقيق السلام والاستقرار في

اليمن و هي: أولا، وقف إطلاق النار و وقف جميع الأعمال العدائية والعسكرية، ثانيا، إرسال وتقديم المساعدات الإنسانية، ثالثا، استئناف الحوار الوطني بقيادة الشعب اليمني، و بمشاركة جميع الأحزاب السياسية والفئات الإجتماعية، و رابعا، تشكيل حكومة وطنية شاملة *(By Kjetil Selvik, 2015, p 2)*

- **المرحلة الثانية:** بدأت مع المبادرة السعودية في إطار مجلس التعاون، فقد تحفظت إيران على المبادرة باعتبارها محاولة تسويق للمشروع السعودي على حساب الانتفاضة اليمنية و إخراج الشعب اليمني من المعادلة، بالتالي و مع امتداد الأزمة اليمنية وسعي الأطراف الخليجية لاحتوائها من خلال ما عرف بالمبادرة الخليجية، سعت طهران عن طريق حلفائها الحوثيين إلى رفضها، حيث صرح أنصار عبد الملك الحوثي أنهم يرفضون المبادرة الخليجية لأنها لا تخدم الانتفاضة اليمنية ولا تحقق أهدافها، و قامت طهران بتمويل مؤتمر في لبنان لمعارضين يمنيين عقد في 16 ماي 2012 شارك فيه الحوثيون و الحراك الجنوبي الانفصالي، وكان ذلك مؤشرا على تزايد التدخل الإيراني في اليمن (محمد المهدي شتين، 2014، ص 203).

- **المرحلة الثالثة:** بدأت بمحاولة تفتيت قوة الحركات و القوى الوطنية البعيدة عن النفوذ السعودي والغرب، كأنصار الله والقوى ذات الأجندة المستقلة كالحراك الجنوبي، وكان خيار الحركتين متمثلا بقيام فيدرالية من إقليمين: أحدهما جنوبي و الثاني شمالي، بينما رجحت اللجنة المكلفة بوضع تعداد وحدود الأقاليم خيار الستة أقاليم (تحت ضغط سعودي وفق الرؤية الإيرانية).

- **المرحلة الرابعة والأخيرة:** تنطلق إيران في رفض ما سمته " العدوان السعودي المدمر على اليمن"، فعملت إيران على مناصرة المقاومة اليمنية، فقد شبه آية الله خامنئي الحرب السعودية على اليمن بعمل الصهاينة في غزة، كما اعتبر رئيس الجمهورية الإيرانية حسن روحاني، أن الخطوة السعودية " خطأ استراتيجي كبير لحكومة مبتدئة تظن أن بإمكانها التأثير في المنطقة عبر القوة " *(حسن أحمديان، المرجع السابق الذكر، ص4).*

تعتبر إيران اليمن بشكل عام وشماله بشكل خاص ساحة ملائمة لتخريب نفوذ المملكة العربية السعودية، خصمها الديني والسياسي الرئيسي في منطقة الخليج، بالإضافة إلى ذلك تعتبر إيران اليمن جزء مهما من سياستها الاستراتيجية لتكريس الوجود الإيراني على البر و البحر في دول البحر الأحمر ، التي تتحكم في الممرات البحرية، ابتداء من منطقة الخليج وصولا إلى قلب الشرق الأوسط وأوروبا، و يعتبر الزيديون الذي يشكلون حوالي 30 في المائة من السكان، من قبل الإيرانيين هدفا ملائما لتصدير الثورة الإسلامية، و زيادة النفوذ الشيعي الإيراني في تعزيز المصالح الإيرانية *(_ ,_ , 2009, p 2) .*

بالتالي مثل اليمن فرصة تاريخية لإيران لتقويض النفوذ السعودي، بحيث عمقت إيران نفوذها في دعم الحركة الحوثية ابتداء من عام 2015، في أعقاب فشل الحكومة اليمنية و المعارضة في التوافق حول الدستور و مخرجات

عملية الحوار الوطني، حيث أقامت إيران علاقات قوية مع قادة الحوثيين، بتقديم الدعم الاقتصادي والعسكري، فكان في المقابل جر دول الخليج وعلى رأسها السعودية لقيادة تحالف عسكري عربي لضرب اليمن بداعي وقف تمرد الحوثي، فكان ولا يزال ذلك مكلفا، و أدى لتآكل المصداقية الدولية للمملكة العربية السعودية، فيما يتعلق باستخدام القوة في المناطق المدنية، و سعت إيران على نحو متزايد للإشارة على قدرتها الوصول إلى باب المندب *(Tim Robinson, Aleksandra Gorb,2017, p 4)* .

هنا يمكن أن نشير إلى وجود سببين للتدخل الإيراني في اليمن*(Michel D. Wyss,2015/2016, p34)*: **أولا:** اعتبار صعود حركة الحوثي تمكين لها لإنشاء مخابئ مخابرات وشبكة توزيع الأسلحة السرية على حلفائها، لدعم مصالحها، **ثانيا:** هناك من يعتبر أن التدخل الإيراني في اليمن يتم إرجاعه إلى المصالح الإيرانية للحفاظ على نفوذها، بدلا من الإيديولوجية الدينية، التي تراجعت أمام النفعية والبراغماتية لتنفيذ السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: أشكال التدخل الإير اني في اليمن وأهدافه.

نحاول إبراز أهم الأشكال التدخلية للإيران في اليمن، والهدف من التدخل.

أ)- أشكال التدخل الإير اني في اليمن.

إجمالا تبرز أهم أشكال التدخل الإيراني في اليمن، في المحاور التالية *(Michel D.Wyss , op.cit , p 38)*:

1- **القوى العاملة والتدريب:** فتحت إيران معسكرات لتدريب الحوثيين في إريتريا، وتزويدهم بالسلاح عبر ميناء "عصب"، حيث يسهل حركة الحوثيين من الميناء المذكور على ميناء ميدي اليمني، والذي لا يفصلها عن بعضها سوى كيلومترات قليلة، و مما يديم هذا المخطط امتلاك إيران مركزا للتموين في ميناء "عصب" الإيتري، تستخدمه لمساندة أسطولها المتواجد بخليج عدن، و ذكر تقرير صادر عن الوكالة الأميركية للدراسات الاستراتيجية والاستخباراتية "ستراتيفور" و نشرت تفاصيله في 2009/12/04، أن إيران تنقل الأسلحة عبر طريق يبدأ من ميناء عصب الإيتري ويلتف شرقا حول الطريق الجنوبي من بحر العرب في خليج إلى ساحل جنوب اليمن، و هناك تتحرك الأسلحة برا إلى شمال مدينة مأرب شرقي اليمن وبعدها إلى محافظة صعدة شمالا (معقل الحوثيين) على الحدود السعودية – اليمنية، كما احتجزت البحرية اليمنية في 25 أكتوبر 2009 سفينة إيرانية محملة بأسلحة مضادة للدروع قبالة شواطئ ميدي على البحر الأحمر عند أقصى الشمال الغربي لليمن*(جواد صندل جازع، 2011، ص ص 31- 32)*.

في بداية عام2015 ازداد دعم إيران للحركة الحوثية سياسيا و ماليا، و قال مسؤول إيراني كبير لوكالة رويترز : إن قوة القدس الذراع الخارجي للحرس الثوري الإيراني، كان لديه " بضعة مئات " من العسكريين في اليمن الذين يدربون مقاتلي الحوثي و أن 100 من الحوثيين قد سافروا إلى إيران للتدريب، وفي أكتوبر عام 2014، صرح مستشار خامنئي علي أكبر ولايتي لوفد رجال الدين اليمنيين وشخصيات تزور طهران قائلا: (

...يجب على أنصار الله (الحوثيين) مواصلة كفاحهم ضد الإرهابيين في اليمن، وتدعم جمهورية إيران الإسلامية كفاح أنصار الله ...) (2017, p 2 , _ , _) .

2- **الدعم المالي:** اعترف مسؤولون في حركة الحوثي أنهم تلقوا مساعدة مالية من إيران منذ عام 2007، وأكدوا الدعم بشكل كبير منذ ديسمبر 2011، من قبل طرف ثالث، والأرجح أن يكون حزب الله اللبناني.

3- **المساعدات غير العسكرية:** لقد وفرت إيران باستمرار للحوثي دعما دبلوماسيا وخطابيا، كما هو الحال في الإدانة الإيرانية للتدخل السعودي في اليمن عام 2015، و اعتبار ذلك حربا ضد المسلمين، بالإضافة إلى ذلك قدمت إيران للحوثيين دعما دعائيا و إعلاميا.

ب)- أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في التدخل الإقليمي (خاصة في اليمن).

تعمل إيران من خلال دورها و أنشطتها الداخلية في اليمن على إنجاز عديد الأهداف، المرتبطة بالسعي لتعزيز مكانتها الإقليمية، و هذه الأهداف هي(*محمد حسن القاضي، د س ن، ص 38*):

أولا- توسيع مجال النفوذ الإيراني: تسعى إيران إلى تحويل جماعة أنصار الله الحوثية إلى قوة سياسية وعسكرية مهيمنة على العملية السياسية في اليمن، وذلك من خلال استنساخ تجربة " حزب الله اللبناني "، عندما قام بالسيطرة على بيروت بالقوة المسلحة عام 2008، ومن ثم اتفق مع القوى السياسية المعارضة على توقيع اتفاق جديد لتقاسم السلطة، و تشكيل حكومة جديدة يحظى فيها بحق الاعتراض على قراراتها، و هو ما قامت به جماعة أنصار الله بالفعل عندما سيطرت على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، مما جعلها في وضع يمكنها من إملاء شروطها على حكومة الوفاق الوطني، وفي نفس السياق ، يأتي الدعم الإيراني لبعض أجنحة الحراك الجنوبي التي تسعى إلى فك الارتباط مع الشمال، و كمحاولة من قبل إيران لتأمين مجال أوسع لنفوذها.

ثانيا- الإضرار بدول الجوار الإقليمي: تهدف إيران إلى تمكين حلفائها الحوثيين في السلطة بغرض إضعاف ارتباط اليمن بسياقه القومي والجغرافي، وعرقلة أي خطوات أو مشاريع تكاملية بين اليمن و جواره الإقليمي، قد يترتب عليها تعزيز نفوذ الدول الخليجية في اليمن و في المنطقة بشكل عام، وفي حالة عدم تمكن إيران من تحقيق هذا الهدف يصبح البديل الأجدى لمصالحها، وفقا لتصورها، هو العمل على دفع اليمن نحو مزيد من الاضطراب والتشرذم والفوضى، على النحو الذي يخلق بيئة مواتية لمزيد من التغلغل الإيراني في اليمن، فضلا عن إلحاق الضرر بأمن و استقرار جواره الإقليمي، وذلك في إطار ما يمكن تسميته " إذا لم تنفع فضر "، بمعنى أن إيران تتصور أنه إذا لم يتسن لها توسيع مجال نفوذها عبر إقامة نظام سياسي متقارب معها، أو حليف لها، في اليمن ككل أو في شطره الشمالي على الأقل، فعليها إذا أن تعمل على إلحاق مزيد من الضرر باليمن.

ثالثا- تدعيم موقف إيران في مواجهة الضغوط الأميركية: يندرج دور إيران و أنشطتها التدخلية على الساحة اليمنية في السياق الأوسع لسياستها الإقليمية العامة المتعلقة بالحفاظ على نفوذها ومصالحها في العراق ولبنان وسوريا، وبرنامجها النووي والصاروخي، وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية، وفي إطار هذه السياسة العامة ثمة اعتقاد راسخ لدى إيران بأنه من خلال تبني سياسة خارجية ذات طابع نشط أو هجومي، بتوسيع تدخلاتها ونفوذها في عديد من دول الجوار الإقليمي، ولاسيما اليمن بموقعه الاستراتيجي والمهم – يمكنها دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى الاعتراف بمصالحها الحيوية و القبول بها كفاعل إقليمي محوري، والسماح لها بممارسة دور أكبر في المنطقة.

رابعا- تدعيم شرعية النظام الإيراني عبرتحقيق نجاح على المستوى الخارجي: إن ثمة صلة واضحة بين هذه الأنشطة التدخلية و الأوضاع الإيرانية الداخلية المتأزمة اقتصاديا وسياسيا، على نحو أدى إلى تراجع ملموس في شرعية النظام الإيراني وشعبيته، و أحدثت أزمة ثقة بينه وبين قطاعات مجتمعية واسعة، الأمر الذي يدفع بهذا النظام نحو اللجوء إلى سياسة تصدير أو ترحيل المشكلات والأزمات الداخلية إلى الخارج، من خلال تبني سياسات تدخلية نشطة على مستوى البيئة الخارجية، بتكثيف دعمه للجماعات والفصائل المتقاربة معه مذهبيا أو أيديولوجيا، سواء في اليمن أو العراق و لبنان وسوريا، وتوظيف هذه الجماعات والفصائل لخدمة أهدافه ومشاريعه السياسية والإقليمية، سعيا إلى تحقيق أي نجاحات على المستوى الخارجي قد تساعده في تدعيم شرعيته السياسية وتقوية موقعه على المستوى الداخلي.

المبحث الثالث: التدخل العسكري العربي في اليمن: الدو افع والمبررات.

ندرس في هذا المبحث، آليات توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية كأداة لتحقيق أهداف النفوذ والتوسع، بحثا عن المكانة الإقليمية والدولية، وأخذنا في ذلك حالة الصراع الإقليمي على اليمن، بين القطبيين السعودي و الإيراني، و بداية ندرس أدوات و أشكال التدخل السعودي في اليمن، ثم نعرج على متابعة محركات الصراع الإقليمي على اليمن، ونختم المبحث بتناول أهم الإكراهات والدوافع التي قامت بجر دول الخليج عدا سلطنة عمان، وبقيادة السعودية و بعض الدول العربية إلى التدخل العسكري في اليمن.

المطلب الأول: أدوات وأشكال التدخل السعودي في اليمن.

نحاول كشف أهم السياسات التي تتبناها السعودية في سياساتها الخارجية تجاه اليمن خاصة بعد عام 2011.

الفرع الأول: المسارات العامة في التدخل السعودي في اليمن.

نتطرق فيه لأهم الأدوات السياسية وغير السياسية التي تعمل بها السعودية في تدخلها في اليمن.

البحث في الخلفية التاريخية للتدخل في اليمن مقارنة مع الواقع الراهن، تتضح زاوية التحليل أنه كما دعمت الولايات المتحدة الأميركية و المملكة العربية السعودية، إلى حد ما، حملة صالح العنيفة ضد الحوثيين في معقلهم الشمالي، صعدة، في ست حروب بين عامي 2004 و2010، كذلك يعتبر برنامج الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة الأميركية بطائرات دون طيار في اليمن، أيضا محركا لتنامي التطرف و عدم الاستقرار ، و قد رأت دول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة طويلة أن اليمن هو الحلقة الضعيفة في المنطقة- و هو مصدر محتمل لعدم الاستقرار في شبه الجزيرة العربية ككل وللمشاريع الرئيسية- و قد قامت الكويت و قطر والمملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة منذ عقود بتمويل المستشفيات والمدارس في اليمن، كجزء من الجهود الرامية إلى مساعدة التنمية في البلاد (*CHATHAM HOUSE,2015, p p 9 – 10*).

تنوعت أدوات و أشكال التدخل السعودي في اليمن، حيث يأخذ العديد من المسارات السياسية والعسكرية(*أحمد التلاوي،2016، ص 4*) :

- **المسار الأول:** من خلال الرياض وأجهزتها الدبلوماسية، وتقديم المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، فكان للسعودية دور كبير – سواء عن قصد أو غير قصد – في صعود الحوثيين في اليمن، ففي سياق النفوذ الإيراني، وتأكيد التقارير الدولية وجود تمويل إيراني للحوثيين في اليمن، وإشارات التهديد الموجهة للأمن القومي الخليجي عامة، وقع الرئيس السابق عبد الله صالح في الرياض، في 23 نوفمبر 2011 اتفاق نقل السلطة في اليمن، في ضوء ما عرف "بالمبادرة الخليجية"، والتي منحت صالح الحصانة القضائية، وتم اقتسام السلطة، و جاء عبد ربه منصور هادي نائب صالح رئيسا لليمن، فكانت المبادرة بالنسبة لصالح طوق نجاة، حينما منحته حق المشاركة في حكومة وفاق وطني بين القوى السياسية في البلد، و هو ما أضعف الانتفاضة اليمنية، و قوض فرص البناء الديمقراطي في اليمن، ببروز قوة الحوثي وأنصار صالح في المشهد اليمني(*علي متولي، 2016، ص 85*).

- **المسار الثاني:** يتم من خلال دعم الحلفاء اليمنيين، ومن هؤلاء : الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وبعض القبائل اليمنية، ذات التأثير السياسي والانتشار الجيوسياسي على الأرض، وتقديم الدعم لما يعرف بالمقاومة الشعبية اليمنية (*أحمد التلاوي، المرجع السابق ذكر، ص 4*).

قبل عام 2014 لم يكن اليمن يستخدم كميدان قتال للحرب بالوكالة بين المملكة العربية السعودية وإيران، فإن الدعم الذي يزعم أن إيران تقدمه للحوثيين الشيعة، شكل هاجسا أرق مضاجع الرياض، نظرا لموقع اليمن القريب إليها جغرافيا وعقائديا، حيث هناك 65 % من السكان السنة والباقي شيعة، والفوضى التي أنتجها " الربيع العربي" بعد 2011، دفع السعودية إلى تقديم الدعم المالي والإعلامي والسياسي للحكومات المتعاقبة والمتحالفة معها في صنعاء، في محاولة منها لضمان أمنها المحلي، الذي

يواجه عديد التحديات، من الأنشطة غير الشرعية التي تجري على الحدود مع اليمن، منها: الإتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر، وميوعة هذه الحدود وعدم ضبط أمنها من قبل الحكومة اليمنية، من أبرز مخاوف السعودية *(JUGOSLAV JOZIĆ, HENRY LAMBARÉ,2015, p 194)*

- **المسار الثالث:** هو مسار التحالف العسكري العربي بقيادة السعودية، لشن حملة جوية عسكرية ضد الحوثيين في اليمن، أطلق عليها اسم " عاصفة الحزم "، والتي رأت فيها وسيلة لحسم أكثر من ملف، وهي *(أمل عالم، 2015، ص 8)*: وضع حد للتمدد الإيراني في المنطقة بشكل عام واليمن بشكل خاص، و إرسال رسالة بأن دول التحالف لن تقف موقف المتفرج من التمدد الإيراني، و التأثير على المفاوضات النووية الإيرانية، وإثبات أن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها بنفسها واتخاذ الإجراء الملائم...، فكان الرد الإيراني، أن عملت إيران في اتجاهيين لتجاوز الضربات الجوية ضد حلفائها الحوثيين، وكان الاتجاه الأول موجها للسعودية ودول المنطقة ولجأت فيه إلى شن حرب إعلامية ، ومحاولة إضفاء صبغة طائفية على الصراع وإضعاف التحالف العسكري الذي أنشأته السعودية ولو معنويا ونفسيا، أما الاتجاه الثاني، فكان موجه للحوثيين، حيث تعمل على إيهامهم بأنها تقف إلى جانبهم بقوة قد تصل درجة تورطها في تدخل عسكري لإنقاذهم.

الفرع الثاني: محركات الصراع الإقليمي على اليمن.

ندرس محاولات السعودية صد الدور الإيراني في منطقة الخليج عموما، وفي اليمن خصوصا، انطلاقا من كشف ومعرفة أهم السياسات المتبعة في ذلك.

سيطرت المملكة العربية السعودية على المشهد السياسي اليمني لعقود من الزمن، عبر دعمها المالي لشبكة من القيادات القبلية والدينية والسياسية، و بدأ نفوذها يتضاءل عام 2011، بعد أن تحول بعض حلفائها إلى قطر و إيران عقب تحولات الربيع العربي، حينها، أصبح من الصعب على السعودية المحافظة على نظامها التقليدي للولاء في اليمن، بحيث كان للانتفاضة اليمنية دورا فعالا في زعزعة أركان البنية السياسية لليمن، كما يمثل صعود الحوثيين كجماعة سياسية مستقوية بالسلاح مظهرا رئيسا لتلك التحولات وبالنظر من نطاق واسع لمنظور علاقاتهم الودية مع إيران، فإن مصالح الحوثيين المتصاعدة تزيد من حضور الجمهورية الإسلامية وخلق مناطق نفوذ لها في اليمن، مما دفع بعض المحللين لوصف الصراع في اليمن بأنه حرب بالوكالة بين إيران والمملكة العربية السعودية *(ماجد المذحجي، أسيل سيد احمد، فارع المسلمي، 2015، ص 3)*.

في حال النظر إلى ذلك من منظور صراع السيطرة بين إيران والسعودية، فإن " عاصفة الحزم " على ما يبدو هي محاولة من قبل السعودية لاستعادة هيمنتها في اليمن، وفي ذات الوقت فرصة لأن تظهر قوتها في الإقليم بشكل عام، ومازالت المملكة حذرة من التدخل بشكل مباشر (برا)، وتعمق هذا الحذر عقب

تدخلها ضد الحوثيين عام 2009 على امتداد الحدود السعودية مع محافظة صعدة اليمنية، والذي كان بمثابة تحدي كبير بالنسبة للسعوديين، و لذلك فضلت إلى حد كبير العمل بشكل غير مباشر و بالوكالة مع حلفائها السياسيين والقبليين، كما أفصحت عملية " عاصفة الحزم " عن التحول الجذري في السياسة الخارجية السعودية، والتي كان التواجد المتصاعد لإيران في اليمن مثيرا للقلق، ونتج عن هذا القلق ثلاثة أحداث محددة ومتتالية (فبراير – مارس 2015)، مثلت الأسباب المباشرة لتدخلها، وهي: تسيير رحلات طيران مباشرة بين طهران وصنعاء، والمناورات العسكرية التي نفذها الحوثيون قرب الحدود السعودية، وأيضا شنهم لضربات جوية على مقر إقامة الرئيس هادي في عدن، وضعت هذه التطورات السعوديين أمام خيار التدخل بشكل مباشر، وبالتوازي بدأ الدور الإيراني في التصاعد منذ انطلاق عملية "عاصفة الحزم " ، وفي مواجهة تزايد العزلة، أجبر الحوثيين على الاتجاه نحو إيران بشكل أقوى – كونها الحليف الدولي الواضح الذي اعترف بهم كسلطة – الذي جعل دورها أكثر من أهمية مما كان عليه سابقا، و هذا يشكك في قدرة السعودية للتخلص من الدور الإيراني في اليمن ، نظرا إلى استراتيجيتها (إيران) المستدامة و قليلة التكلفة، وباستثناء توصل الخصمين الإيراني والسعودي إلى صفقة كبيرة، يبدو أن نفوذ إيران سيظل يتسع و يستمر في اليمن*(نفس المرجع، ص 4)*.

الصراع في اليمن متخم بجماعات ومصالح متعارضة، وقد طمس العداء ونزعة الآخر بين الزيدية في الشمال والشافعية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من اليمن، ذكريات التعايش بينهما إلى درجة التشويش حتى عن رؤية الفوارق الفعلية بين الزيدية (الشيعية الخمسية) وشيعة إيران (الإثني عشرية)، ويجري ذلك على نحو خاص عبر تشبيه مذهب الحوثيين بمذهب الفرس واستخدامه وسيلة للربط بينهما، وقد أورد تقرير آذار/مارس 2015 لمجموعة الأزمات الدولية أن: " ذهنية شيعي – سني "، لم تكن موجودة سابقا، بل تتسلل إلى الكيفية التي يصف بها اليمنيون قتالهم، ويتضح ذلك على نحو رئيسي في الشارات والتسميات التي يستخدمها الحوثيين وحزب الإصلاح الإسلامي السني، بعبارة أخرى، بات الاستخدام المتزايد للخطاب الطائفي وقودا لتأزيم مسارات الصراع*(الكسندر مترسكي، 2015، ص 4)*.

يحظى الرئيس اليمني هادي بتأييد قوي من بلدان الجوار المباشر لليمن، والحقيقة أن "أقلمة" الصراع كانت حتمية فالمملكة العربية السعودية تشعر بأنها مقيدة إلى حد ما في كبح جماح السياسة الخارجية الإيرانية في قضيتين كبرتين على الأقل، و هما: الاتفاق النووي الإيراني – الغربي، والدور الإيراني في العراق وسوريا، بالتالي يشكل الدور الإيراني في المنطقة تحديا أكبر في المستقبل القريب بعد القبول الغربي بالنفوذ الإيراني في العراق، وقد يتعزز دور إيران مع إعادة اندماجها مرة أخرى في المجتمع الدولي، لكن الوضع مختلف في اليمن، فمستوى الدعم الإيراني في اليمن- على الرغم من سريته – ليس في مستوى الدعم الذي تتلقاه المليشيات الشيعية في العراق، أو حكومة الأسد السورية، أو حزب الله اللبناني، وقد يرجع ذلك، بدرجة كبيرة، إلى خوف الانخراط في التمدد في المنطقة ، و رغم أن الحوثيين تحت سيطرتها

المباشرة، غير أن إيران حسبت بالتأكيد حساب الرد السعودي الحازم، فهي تدعو في تصريحاتها العلنية إلى وقف إطلاق النار في اليمن، ويهمها في الوقت نفسه كسب ميزان القوة على الأرض قبل الانتقال إلى طاولة المفاوضات، وهكذا لا يترك الإيرانيون شيئا للحظ، وفي الجانب الآخر، لاتزال القيادة السعودية في الرياض تعد اليمن أولوية في سياستها الخارجية، و لم تقبل بالنفوذ الأجنبي في هذا البلد إطلاقا، وفي ستينيات هذا القرن نفسه، حاول الرئيس المصري جمال عبد الناصر تصدير ثورته إلى اليمن، لكن السعوديين أحبطوا مساعيه، وفي هذه الفترة أيضا عندما تستخدم إيران استراتيجيتها في " تصدير الثورة " ستجد حزما مماثلا عند آل سعود وحلفائهم الرئسيين(*نفس المرجع، ص 7*)..

إذ رأى السعوديون أن الإيرانيون سيوظفون ورقة " الربيع العربي " لتمدد والتوسع أكثر، وأن ذلك يشكل نكسة أخرى لجهودهم المبذولة لمواجهة النفوذ الإيراني في العالم الإسلامي والعربي، فكان الرد السعودي الخليجي أن أصبحت سوريا نقطة ارتكاز في السياسة الخارجية الإقليمية لمحاصرة النفوذ الإيراني و إبعاده عن البيت الخليجي، انطلاقا من التعبئة السياسية والدعم المالي والإعلامي وحتى العسكري للفصائل السياسية والعسكرية المعارضة لنظام الأسد والمتحالفة مع إيران وحزب الله اللبناني، فكان كل ذلك في إطار المحاور الإقليمية، وتوظيف الأوراق السياسية الأكثر تأثيرا على المحيط الإقليمي لها *(F. Gregory Gause III , 2014, p 16)*

لقد فرض توغل إيران الإقليمي، وتوقيعها الاتفاق النووي في لوزان، وقائع جديدة في الإقليم، لعل أبرزها بدء عملية عاصفة الحزم في اليمن بعد تشكيل تحالف عربي بقيادة السعودية لمواجهة تمدد جماعة أنصار الله (الحوثيين)، ومنعها من السيطرة على اليمن، و أرست هذه الوقائع معطى جديد في التفكير الاستراتيجي الخليجي من جهة امتلاك زمام المبادرة، والبدء بمواجهة النفوذ الإيراني بالاعتماد على الذات، من دون الارتكاز على الاطمئنان إلى تدابير أمن الخليج الأميركية التقليدية، وإنشاء تحالفات أمنية وعسكرية، فكان التدخل العربي في اليمن له مبرراته ودوافعه(مريم يوسف البلوشي، 2016، ص 66).

الفرع الثالث: الدو افع والمبررات في التدخل السعودي في اليمن.

تقف عديد الدوافع والمبررات الداخلية والخارجية، التي يعمل هذا التحالف بقيادة السعودية على التسويق السياسي والإعلامي لها، كأهداف معلنة يود تحقيقها، منها وقف التمدد الحوثي في اليمن ونزع سلاحه وفق مقررات هيئة الأمم المتحدة، وإعادة الشرعية ممثلة في حكومة عبد ربه منصور هادي في قيادة اليمن نحو بناء دولته وتحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

أ)- الدو افع الداخلية للتدخل العسكري العربي السعودي في اليمن.

تبرز أهم الدوافع الداخلية التي ساقتها السعودية سياسيا وإعلاميا وحتى عسكريا في تبرير تدخلها في اليمن كالتالي *(أمجد أحمد جبريل، د س ن، ص 7)*:

1- يمكن اعتبار هذه الحملة الجوية " عاصفة الحزم " على اليمن تدشينا للحقبة الجديدة في السياسة الخارجية السعودية، بعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد السلطة، وذلك إلى الحد الذي دفع البعض للقول أن الحملة تعكس "مبدأ سلمان" في السياسة الخارجية، على غرار "مبدأ ايزنهاور " الرئيس الأميركي الشهير، الذي يقوم على التزام الولايات المتحدة الأميركية بالنصرة وتقديم العون ماديا وعسكريا لأي دولة حليفة تتعرض للتهديد من دولة أخرى، و جرى هنا تبرير التحرك السعودي بالاستجابة الخليجية لخطاب الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي وجه خطاب إلى ملوك الخليج أواخر مارس 2015، وعرض فيه تداعي الوضع في اليمن وخطورته، وأوضح اعتداءات حركة الحوثي على مؤسسات الدولة والأفراد بدعم خارجي (إيراني).

2- محاولة السعودية إظهار صرامتها في الحفاظ على أمنها من خارج الحدود، ولكن الأمر لن يصل على الأغلب إلى درجة "مبدأ في السياسة الخارجية السعودية "، أو " مبدأ سلمان "، كما سماه البعض، فالمبدأ لابد أن يكون شاملا لأكثر من حالة، أي يكون عاما، وهو يتطلب جهوزية و احترافية ورؤية سياسية استراتيجية تحكم الحركة التنفيذ وتتابعه، وتنتقل به بطريقة منظمة من مرحلة لأخرى.

3- إن الحملة الجوية على اليمن ذات صلة أكيدة بعملية التغيير الداخلي في السعودية، وهذا أمر معروف لدى دارسي السياسة الخارجية، فصانع القرار قد يلجأ إلى افتعال أزمات خارجية أو حروب، بقصد كسب شرعية داخلية لقرار ما، أو تهدئة الرأي العام الداخلي، و إعادة تشكيله خلف صانع القرار ، وذلك بدعوى توحيد الصف وتحقيق الوحدة الوطنية، أو مواجهة الخطر الخارجي المتعاظم.

4- الحملة على اليمن ذات أهداف إعلامية ودعائية واضحة، تبتغي رسم صورة جديدة للمملكة العربية السعودية وقدرتها على التصدي للأخطار المحيطة بها، وفي هذا السياق يحذر البعض من أن هذه الأهداف الإعلامية الدعائية في الحملة على اليمن، قد تزيد بالسلب على السعودية نفسها، لاسيما مع استمرار الحملة دون تحقيق نتائج حاسمة على الأرض.

ب)- الدو افع الخارجية للتدخل العسكري العربي السعودي في اليمن.

يعود الاهتمام السعودي باليمن إلى أسباب عدة أهمها أن اليمن يعتبر الفناء الخلفي للسعودية لذلك من الطبيعي أن تتأثر السعودية بالأحداث الداخلية وعدم الاستقرار فيه نتيجة القرب الجغرافي بين البلدين، ويشكل اليمن أهمية جيوسياسية للمملكة العربية السعودية ، خلقت في المقابل الأسباب التي جرتها للتدخل عسكريا لحماية مصالحها، و من هذه الأسباب *(أمل عالم، المرجع السابق ذكر، ص 4):*

1-وجود أكثر من ثلاثة منافذ برية تربط اليمن بالسعودية.

2-أهمية باب المندب في التجارة العالمية للنفط، حيث تصدر السعودية ما يقارب 65 % من صادراتها النفطية عن طريق ميناء ينبع في شواطئ البحر الأحمر، وسيطرة إيران على باب المندب تعني تحكمها بأهم

ثلاث ممرات مائية تتحكم في تجارة النفط العالمية، فباب المندب يتيح لها التحكم بقناة السويس أيضا، وبذلك تسيطر على مضيق هرمز و باب المندب و قناة السويس.

3- شكل تزايد النفوذ الإيراني في اليمن مصدر قلق لأمن السعودية الداخلي قبل تهديده لنفوذها الإقليمي، لسببين، الأول ، التمكين السياسي لحلفاء إيران (الحوثيين)، الذي هم أقلية زيدية محسوبة على الطائفة الشيعية، قد يشجع الأقليات الشيعية في الداخل السعودي على الاحتجاج، خاصة مع وجود خلفية تاريخية لمثل هذه الأحداث، الثاني، القرب الجغرافي للمنافذ البرية وطول الشريط الحدودي بين البلدين مع الأخذ بيعين الاعتبار كمية السلاح الهائلة الموجودة في اليمن، ناهيك عن اعتماد المملكة على العمالة اليمنية التي تعبر حدودها يوميا.

كما يبرز هدف خارجي شديد الأهمية يتعلق بحرمان إيران من استخدام اليمن ورقة ضغط في حساباتها الإقليمية والدولية، لاسيما على صعيد ملفين: أحدهما أن يصبح لإيران- عبر مد نفوذها في اليمن- منفذ على البحر الأحمر، أو أن ترسل سفنها الحربية إلى هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة، والملف الآخر أن تتمكن إيران من توظيف ذلك في مفاوضاتها النووية مع المجموعة الدولية...، وعلية فإن الحملة الجوية على اليمن تم توظيفها في سياق داخلي سعودي، يتعلق ببروز الصراع داخل الأسرة المالكة، فضلا عن الرغبة الواضحة في رسم صورة جديدة للسعودية(*أمجد أحمد جبريل، المرجع السابق ذكر، ص 9*).

الخاتمة:

نستطيع القول أن احتدام الصراع الداخلي في اليمن و استنفاذ كافة الحلول السياسية بدخول اليمن حرب أهلية مدمرة، عزز من الدور الخارجي الإقليمي في التدخل، إذ تنظر السعودية لليمن باعتباره الفضاء الحيوي الاستراتيجي، الذي لا يمكن أن تسمح لأي لاعب إقليمي التحرك في مجاله وخاصة إيران، وهذه الأخيرة تعتبر اليمن فرصة عظيمة لتعظيم نفوذها في منطقة الخليج والبحر الأحمر و تصدير ثورتها، و هو ما أفرز في المقابل اختلاف أدوات النفوذ الموظفة في السياسة الخارجية السعودية والإيرانية تجاه اليمن، ومن هذه الأدوات ورقتي "الطائفية" و " حروب بالوكالة "، سعيا لتفادي الصدام المباشر بينهما، وتوسيع مجالات ومساحات التنافس الجيواستراتيجي بينهما.

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يعتبر اليمن الفضاء الحيوي الجيواستراتيجي للتنافس السعودي – الإيراني.
2- وجود ارتباط مذهبي و إيديولوجي لحركة الحوثي في اليمن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية
3- اختلاف أدوات ووسائل التأثير الإقليمي السعودي والإيراني، بين الوسائل السياسية وغير السياسية.

4- تعتبر ورقتي " الطائفية " و " حروب بالوكالة " من أبرز أدوات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية في التأثير الإقليمي على اليمن.

5- تنامي النفوذ الإيراني في اليمن دفع السعودية لتبني سياسات متهورة ومكلفة، بدليل حرب الاستنزاف و العبثية التي تخوضها وحلفائها في اليمن دون تحقيق أهداف حاسمة في إنهاء تمرد الحوثيين وانقلابهم على مجريات العملية السياسية ومخرجات الحوار الوطني للمبادرة الخليجية في حل الأزمة اليمنية،

6- تتسم السياسة الخارجية الإيرانية أنها غير مكلفة وذات صبر ونفس طويل لتحقيق أهدافها في تكريس وجودها في منطقة الخليج والشرق الأوسط كفاعل إقليمي نافذ وقوي.

7- إن الصراع الإقليمي السعودي – الإيراني على اليمن، عمق من أزمات اليمن الداخلية في تفشي الأزمات السياسية والإنسانية، والانقسامات القبلية والاجتماعية.

أولا: المراجع باللغة العربية.

1- الكتب :

- التلاوي أحمد ، (2016)، **تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي**، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.

- أحمديان حسن ،(2015)، **الموقف الإيراني من تطورات اليمن من وجهة نظر إيرانية**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

- الصلاحي فؤاد، (2010) ، عبد الله الفقيه وآخرون، **الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المواجهة**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

- القاضي محمد حسن (د س ن) ، **الدور الإيراني في اليمن و انعكاساته على الأمن الإقليمي**، (د ن ب: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.

- المذحجي ماجد،(2015)، أسيل سيد احمد، فارع المسلمي، **أدوار الفاعليين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام**، (د ب ن): مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية.

-جميح محمد، (2014) ، **المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- جبريل أمجد أحمد، (د س ن) ، **السعودية والتدخل في اليمن: بين الدوافع الداخلية والخارجية**، د ب ن: د د ن.

- عالم أمل، (2015)، **الصراع السعودي الإيراني على اليمن،: وجهة نظر يمنية** ، قطر: مركز الجزيرة للدرسات.

- مترسكي الكسندر، (2015) ، **الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد و آفاق متباينة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2- رسالة ماجستير:

- العبادي خالد جويعد ارتيمة ، (2008)، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية(سوريا ولبنان 1979- 2007)**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة.
- العبادي فؤاد عاطف، (2012) ، **السياسة الخارجية الإيرانية و أثرها على أمن الخليج العربي (1991 – 2012)**، رسالة ما جستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.
- محمد المهدي شتين، (2014)، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001- 2013)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة -، الجزائر .

3- بحث منشور في دورية علمية (مقال)

- أبو زيد أحمد محمد، (2013) ، " معضلة الأمن اليمني – الخليجي دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات " ، **مجلة المستقل العربي**، العدد 414.
- المقدادمحمد أحمد، (2013)، " تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية-العربية: حالة دراسة"، **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 40، العدد 2.
- البلوشي مريم يوسف، (2016) ،" أثر العلاقات العمانية – الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 445.
- الشرعة محمد كنوش، (2013)،" إمكانية التحولات السياسية في اليمن: الفرص والتحديات 1990 – 2012 "، **مجلة المنارة**، المجلد 19، العدد 4.
- جازع جواد صندل، (2011) ، " الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية " ، **مجلة ديالى**، العدد 49.
- متولي علي، (2016) ،" التغلغل الإيراني في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي الخليجي، (2005- 2014)" ، مجلة سياسات عربية ، العدد 20.
- منير يوسف، (2015) ، " الاتفاق مع إيران و آثاره في المنطقة وفي إسرائيل وفلسطين"، مجلة سياسات عربية، العدد 16.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- By Kjetil Selvik,(2015), **war in yeman : the view from Iran** , Norwegian Peacebuilding resource Centre , October.
- JUGOSLAV JOZIĆ, HENRY LAMBARÉ,(2015), **The Middle East Cold War: Iran-Saudi Arabia and the Way Ahead,** International Centre for Parliamentary Studies, London, Division of Cooperation and Regional Security, NATO HQ, *Croatian Political Science Review*, Vol. 52, No. 4-5.

- Michel D. Wyss, (2015/2016),**Iranian Proxy Warfare in Iraq and Yemen**, Submission to the Ragonis Scholarship.
- Tim Robinson , Aleksandra Gorb , (2017), **Iran's influence in the Middle East ,** Number CDP 2017-0062 | 14 March.

- Tim Robinson, Aleksandra Gorb,(2017), **"Iranian Backed Militias: Destabilizing the Middle East"** , DEBATE PACK, 14 March.

- CHATHAM HOUSE , (2015), **Yemen and the Saudi–Iranian 'Cold War',** Middle East and North Africa Programme , February.

- F. Gregory Gause III , (2014), **Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War,** BROOKINGS DOHA CENTER ANALYSIS PAPER, Number 11.

- SHOQI MAKTARY , KATIE SMITH, **PATHWAYSFOR PEACE** & **STABILITY IN YEMEN ,** Search For Common Ground .

- Paul Williams, Tiffany Sommadossi and Ayat Mujais, (2017),« A Legal Perspective on Yemen's Attempted Transition from a Unitary to a Federal System of Government **», Utrecht Journal of International and European Law.**

- (_ ,_), (2009), **Intelligence and Terrorism Information Center,**October 1.

– (_ ,_),(2017) , THE YEMEN CONFLICT **IRANIAN SUPPORT OF HOUTHI MILITIAS,** SAUDI ARABIA , APRIL .